المرجع اليعقوبي: يستنكر عدم اصغاء البرلمان لمتطلبات الإصلاح في قانون الانتخابات ويحذر من تداعيات مستقبلية خطيرة

المرجع اليعقوبي: يستنكر عدم اصغاء البرلمان لمتطلبات الإصلاح في قانون الانتخابات ويحذر من تداعيات مستقبلية خطيرة

الثلاثاء: 15 ذق 1438

الموافق 8/8/2017

بيان حول عدم أصغاء البرلمان لمتطلّبات الإصلاح في قانون الانتخابات

لازالت بعض الأحزاب والكتل المستكبرة تصِرّ على منهجها في التفرّد والاستحواذ واقصاء الآخر، وهو ما نستنكره ونتبرأ منه.

ولم تحرّك النكبات والكوارث التي سببّتها هذه السياسات ضمائرهم التي قتلها حب الدنيا واتباع الشهوات والنزوات والتبعية للأجندات {نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ} [الحشر: 19].

وكان اتفاقهم الأخير على إقرار قانون الانتخابات وفق طريقة سانت ليغو المعدّلة التي تضع القسمة على (1,7) عتبةً للحصول على المقعد الأول شاهداً عملياً منهم على رفض كل مبادرات الإصلاح وتصحيح الأخطاء، وقد قطعوا الطريق من اول خطوة.

وانطلاقاً من واجب المرجعية الدينية في تقديم الموعظة والإرشاد والنصيحة وتشخيص الخلل وتقديم الحلول واستشراف المستقبل قبل وقوعه فإننا نحذّر الشعب العراقي الكريم من إدخاله في محرقة جديدة تتزامن مع الانتخابات البرلمانية المقبلة كالمحرقة التي احدثوها عام 2014 بإدخال عصابات داعش بسبب عدم وعي القيادات لمتطلبات المرحلة وما تقتضيه من التغييرات، واذا لم يثوبوا الى رشدهم ويتّبعوا منطق الحكمة والعقل ويخرجوا من تأثير أنانياتهم ولو قليلاً، فان نفس المتصارعين الاقليميين والدوليين سيحرّكون أدواتهم في الداخل والخارج لفعل ما هو اسوء مما حصل عام 2014 لمنع تشكّل الخارطة التي تريدها بعض الاحزاب والكتل المستكبرة، ولا أستطيع أن أقول أكثر من هذا.

إن وصف هذه الكتل بالكبيرة فيه جناية وحيف على الالفاظ ومعانيها، لأنها ليست كبيرة في أي شيء الا في الفساد والظلم والاستئثار والاستخفاف بالناس ولا تملك أي مؤهلات، وإنما صنعتها ظروف وأرادات نافذة ومؤثرة في الوضع العراقي ومكّنتها من مؤسسات الدولة فصارت تعبث في رقاب الناس وكرامتهم وأموالهم ومقدساتهم.

ونقول كما قالت العقيلة زينب بنت أمير المؤمنين علي (عليهما السلام) ليزيد الطاغية (وسيعلم من بوّأك ومكّنك من رقاب المسلمين أن بئس للظالمين بدلا، وأيُّكم شرُّ مكاناً وأضلُ سبيلا) ([1])

محمد اليعقوبي – النجف الاشرف

15/ذو القعدة/1438

الموافق 8/8/2017

_____

[1]) الاحتجاج: 2/123، بحار الانوار: 45/157 ح 5